

الخطوة الأولى نحو سلام حقيقي

دُعيتُ الأسبوع الماضي لإبداء رأيي في «عملية السلام» الحالية أمام مجموعة مختارة من الضيوف في مدرسة الصحافة التابعة لجامعة كولومبيا. وحضر اللقاء نحو خمسين شخصاً، بينهم عدد قليل من الأكاديميين من الجامعة نفسها، وسفير عربي واحد في الأمم المتحدة، فيما كانت البقية من الصحفيين العاملين ومحرري الأنباء والمعلقين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وجاء عنوان مداخلتني - «صور مضللة ووقائع وحشية» - ليعبر عن مضمونها، الذي قلت فيه إن الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام (والحكومة الأميركية أيضاً) عن التقدم «الواضح» نحو السلام في الشرق الأوسط تتناقض تماماً مع تدهور الوضع في المنطقة، خصوصاً بالنسبة إلى الفلسطينيين.

وأعطيتُ خلال ٤٥ دقيقة صورة موثقة، على رغم أنها محبطة تماماً، عن كيف أن اتفاق أوسلو وما نتج عنه فاقم البطالة والفقر الفلسطينيين، وكيف أن الجوانب الأسوأ من الاحتلال الإسرائيلي - وهو الآن الاحتلال العسكري الأطول في القرن العشرين - استمرت، وتواصلت أعمالُ مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، وكيف أن حياة الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن «الحكم الذاتي المحدود» تحت السيطرة المفترضة للسلطة الفلسطينية تحولت إلى الأسوأ، واتكشفت الحريات وتضاءلت الآفاق. وحملتُ مسؤولية ذلك للولايات المتحدة، التي ترعى ما في عملية السلام من مظالم وانتهاكات، وإسرائيل التي تستغل ضعف الفلسطينيين لإدامة

احتلالها العسكري وأعمال الاستيطان بوسائل أخرى، وللسلطة الفلسطينية التي شرّعت الجوانب التشريعية، بل المذهلة في لاشريعيتها، من «عملية السلام» وتستمر فيها بضعف وتعثر، على رغم الأدلة القاطعة على أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تغيرا من عدائهما للمطامح الفلسطينية.

وخصّص الاجتماع نصف ساعة بعد الكلمة للنقاش وطرح الأسئلة، وسيطر على أكثر هذه اثنان أو ثلاثة من أنصار إسرائيل (أحدهم موظف إسرائيلي في وكالة أنباء رويتر). المفارقة أن كل هؤلاء هاجموني شخصياً، وتكلموا على افتقاري إلى الصدقية واتهموني باللاسامية إلخ... من دون أن يقولوا شيئاً يناقض الصورة التي قدمتها لتوّي. وحاولنا، أنا ومنظم الندوة، أن نلتفت على ذلك السيل من الشتم والتجريح، وطالبنا المتكلمين بمناقشة الوقائع والأرقام التي يعتبرونها موضع خلاف. لكن هذا لم يحصل أبداً. وبدأ أن جريمتي كانت أنني أعارض عملية السلام، حتى لو كانت الوقائع التي أوردتها عن العملية صحيحة. ووصف كل أولئك الذين هاجموني أنفسهم بأنهم من مؤيدي حركة «السلام الآن» الإسرائيلية (أي أنهم من اليهود الليبيراليين) وأنهم بالتالي يريدون السلام مع الفلسطينيين. ولم أتلّق جواباً، عندما أصررت على طرح قضايا الاحتلال العسكري وسياسة الاستيطان وضّم القدس، سوى المزيد من الهجمات والاتّهامات بأنني لم أفهم عدداً من المرامي ولم أراع بعض التمايزات المهمة.

استنتجت من كلّ هذا أنني انتهكت، وفي شكل عميق، التصرف المتوقع من الفلسطينيين بعد أوصلو. ذلك أنني، من ناحية، أصررت على طرح أسئلة محرّجة وقضايا مقلقة، فيما يفترض بنا أن نشعر بأن السلام يتقدّم، وأنّ التشكيك في أيّ عنصر من «عملية السلام» يعني أن تكون وغداً يتّصف بالجور والخيانة. من ناحية ثانية تكلمت بلغة الوقائع والأرقام، ولم أقصر في إدانة كلّ الأطراف في عملية السلام. إلا أنني وجدت أن المتوقع منّي كان التعبير عن الاعتراف بالجميل وعن مشاعر التفاؤل العمومية، وهو ما انتهكته حين تحدّثت عن تجاوزات ملموسة. وأخيراً، فقد كنت وقحاً إذ تحدّثت عن الوضع لا من موقع المتمسّين أو «السكان الأصليين» الخاضعين، وهو ما سبّب إزعاجاً عميقاً لأشخاص (مثل واحدة من المتكلمين كانت الأقسى في استنكارها لكلامي) اعتادوا من الفلسطينيين أن ينظروا

إليهم على أنهم «خبراء» ومستشارون في الشؤون الخارجية. بكلمة أخرى، إن على الفلسطينيين أن ينظروا إلى أشخاص كهؤلاء وكأنهم من حقهم أن يخبرونا بما يصلح لنا ويكون في مصلحتنا. ويبدو أن هذا النمط من العلاقات مستمد من رئيس منظمة التحرير الذي أحاط نفسه بمستشارين وخبراء ماليين أجانب، وكلهم يساعدونه في استثماراته وأعماله التجارية الخاصة.

وعلى رغم أن بقية الحضور ضجروا بعد وقت قصير من معارضي موقفي، فقد أدركت أن طبيعة لقائي مع مساندي «عملية السلام» هؤلاء تُبرز الخلل الرئيسي في العملية، أي إهمالها التام لمصالح الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تقويتها موقف إسرائيل من خلال الدعاية والضغط السياسي المتزايد. فقد وفر اتفاق أوسلو للإسرائيليين وأنصار إسرائيل شعوراً بأن المشكلة الفلسطينية قد انحلت إلى الأبد، كما أعطى الليبيراليين شعوراً بالإنجاز، خصوصاً مع الهجوم الذي يتعرض له «السلام» من ليكود وحركة الاستيطان. وهذا بدوره جعل من المرفوض أن يعبر الفلسطينيون عن أي شيء سوى التقدير لما قدمه لهم اتفاق أوسلو وما قدمه كليتون وراين وبيريز، على رغم أن البطالة في غزة وصلت إلى ستين في المئة، فيما برهن إغلاق الضفة الغربية وغزة على أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لم تشهد أي تغيير. وعندما سُئلت عن البديل كان جوابي أن البديل كان موجوداً منذ البداية: إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإعادة القدس الشرقية وحق تقرير مصير حقيقي ومساواة حقيقية للفلسطينيين. قلت إنني لا أعترض على السلام الحقيقي والتعايش الحقيقي، وهو ما تحدث عنه منذ عشرين سنة، وإن ما أعارضه وتعارضه غالبية الفلسطينيين هو السلام المزيف واللامساواة المستمرة بيننا وبين الإسرائيليين، الذين يُسمح لهم بالسيادة وبسلامة الأراضي وتقرير المصير فيما نُحرّم نحن ذلك.

والآن، وقد عادت مصادرات الأراضي العربية في القدس الشرقية، بوقاحة مكشوفة هذه المرة، أجد نفسي في حيرة إزاء وضع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية نفسها في هذا الموقف الغيبي. أي التوقيع على اتفاقات سلام مع إسرائيل قبل أي تطبيق مهما كان محدوداً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ذلك أن القدس لم تُضمّ إلا في ١٩٦٧، وبدأت بعد فترة قصيرة مصادرات الأراضي

وبناءً المستوطنات من جانب حكومات حزب العمل المتعاقبة. وترفع حنان عشراوي في كتابها عن عملية السلام - هذا الجانب من السلام - القناع عن عقلية أولئك القياديين الفلسطينيين الذين تهافتوا على توقيع اتفاق أوسلو مع إسرائيل قبل الحصول على موقف من إسرائيل تجاه المستوطنات والقدس. وقال لها أحد هؤلاء: «سنوقع الآن ثم تقومون [أي سكان الأراضي المحتلة] لاحقاً بالتفاوض مع الإسرائيليين على تفاصيل المستوطنات والقدس». بكلمة أخرى يبدو أن الموقف كان أن نوقع «نحن» الآن، وبالتالي نتنازل عن كل شيء، مع الأمل منا «نحن» بأن تقوموا «أنتم»، لأنكم أنكم فوق العادة، باستعادة ما يمكن استعادته.

والواقع أن هذا التصور الغريب يبدو كأنه جوهر التحرك الديبلوماسي العربي بالنسبة إلى القدس. فالمغرب، التي ترأس لجنة القدس في الجامعة العربية، متصالحة مع إسرائيل، كذلك منظمة التحرير والأردن، إضافة إلى تلك الدول العربية التي عقدت صلحاً بشكل غير رسمي واستقبلت أو عبرت عن استعدادها لاستقبال زعماء إسرائيل. وفي الوقت الذي تتخذ فيه هذه الدول مواقفها الودية من إسرائيل نجد الأخيرة مستمرة في سعيها إلى توسيع القدس المحتلة وإضافة أراض جديدة إليها وإلى المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. وتبلغ مساحة المستوطنات في غزة ٤٠ في المئة من مجموع مساحة منطقة «الحكم الذاتي»، فيما تبلغ مساحة الأراضي المصادرة في القدس والضفة الغربية ٧٥ في المئة من المجموع، وكلها مخصصة لاستعمال اليهود دون سواهم. وتم تسجيل ٩٦ حالة مضادة من جانب إسرائيل في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣ ونهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

لماذا إذن الدعوة المفاجئة إلى اجتماع طارئ للأمم المتحدة، ولماذا الشكاوى والضجة - وهي في معظمها كلامية، وكلها لا تنم عن أي قدر مهملة كان ضئيلاً من التنسيق والاستراتيجية؟ كيف أمكن الزعماء العرب والولايات المتحدة وإسرائيل إقناع القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق أوسلو من دون كلمة عن ضمانات حول قضايا المستوطنات والقدس وتقرير المصير... عدا أن هذه القضايا المركزية، وهي جوهر المطالبة الفلسطينية بتقرير المصير، سييجري «تناولها» في المرحلة الأخيرة، عندما لا يعود هناك ما يمكن التفاوض عليه؟ هذه هي الأسئلة التي يجب الإجابة عليها الآن، حسب مبدأ الخضوع للمساءلة والمسؤولية الأخلاقية.

أثناء ذلك لا بد لنا أن نستنتج أن تلك العقول العظيمة التي رضخت للضغط الإسرائيلي، وأقنعها معسول الكلام بأن عليها أن تعتقد أنها مُنحتْ هبة كبيرة عندما «اعترفت» بها إسرائيل، لا تزال غير قادرة وستبقى غير قادرة على قيادة معركة استرداد الحقوق الفلسطينية. وهذا ما يمكن أن يراه الأطفال أنفسهم. إلا أن ما يحيرني هو العدد الكبير من المثقفين ورجال الأعمال والأكاديميين والرسميين الفلسطينيين الذين يصرون على توهم أن عملية السلام في مصلحتهم ومصلحة شعبهم، ويواصلون أيضاً إعطاء ولاتهم وخضوعهم للسلطة الفلسطينية، على رغم أن هذه، في أفضل الحالات، تقود شعبها على الطريق الخاطئ تماماً، وفي أسوأها تفرض الاحتلال الإسرائيلي بتحريض من قادة إسرائيل الذين أقنعوا أنفسهم وأنصارهم بأن هذه هي «عملية سلام» حقيقية. أهي قضية فساد؟ أم جشع؟ أم انعدام الكفاءة؟ أم أنها الغباء الأخلاقي، عندما تُقنع نفسك والآخرين بأنك تخدم مصالحك، حتى عندما تواصل حياتك سجيناً؟ ومهما كانت الاستراتيجيات الذكية المخططة للاستعمال في مجلس الأمن والجامعة العربية، ومهما تصاعدت الحدة البلاغية، فلا مجال لتلاقي السؤال عن كيف لقيادة كهذه أن تستمر بعدما تخلت عن شعبها وتاريخه لمصلحة هذه الخفنة من الوعود الكاذبة؟

الخطوة الأولى لتحرير الأراضي المحتلة هي أن نقرر فكرياً أنها ستحرر. إن قرار الولايات المتحدة وإسرائيل أن لا عودة عن الضم وعن عملية السلام ليس سبباً كافياً للقبول بالظلم والسرققة المفضوحة. لذا فإن الخطوة الأولى لا بد أن تكون الاعتراف بأن عملية كهذه بالتأكيد قابلة للنقض وبأن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تعبئة حقيقية واستعداداً حقيقياً، في حين أن السير على الطريق الحالي بقيادة الأشخاص الحاليين لن يؤدي سوى إلى المزيد مما نجده الآن - أي الأوهام والخسارة والفساد. أما في ما يخص الاعتماد على راين وكلينتون (أو «الثقة بهما» على حد التعبير اللطيف من رئيسنا الحكيم) فلنا أن نسأل إذا لم يكن الفيتو الأميركي في مجلس الأمن قد أبرز أنهمما أبعد ما يكونان عن الجدارة بالثقة، وأن شعورهما تجاه العرب يتلخص بالاحتقار. هذا كله بدهي بالنسبة إليّ، على رغم أن عليّ أن أقول إنني متأكد تماماً أن جميع الزعماء العرب سيوجهون رسائل اعتذار خاصة إلى الولايات المتحدة، طالين الصفح عن سوء التهذيب الذي دفعهم إلى الاعتراض أصلاً.

الحياة ٣٠ أيار ١٩٩٥